التمثيل السياسي والمشاركة في الأردن 2022

ورقة سياسات

المشاركة السياسية: التعبير والفعل

أطلق الأردن ثلاث مبادرات إصلاحية رئيسية خلال 2021-2022 تتعلق بتحديث المنظومة السياسية ورؤية الأردن الاقتصادية 2033 وإصلاح الإدارة العامة. تُنفَذ هذه المبادرات ضمن إطار سياسي يؤكد على ضرورة المشاركة السياسة الفاعلة لكي يتم إنجاز هذه المبادرات. لذلك بادرت نماء للاستشارات الاستراتيجية بالشراكة مع مؤسسة كونراد أديناور لتنفيذ دراسة ميدانية شملت عينة وطنية ممثلة تتكون من 1256 شخص وعينة من طلبة الجامعات تتكون من 822 مقابلة في تشرين أول/ أكتوبر 2022. وجدت الدراسة أن هناك انطباع منتشر بشكل متزايد بأن الأردنيين (نحو نصف العينة الوطنية) وثلثا عينة طلبة الجامعات، أفادوا بأنهم قادرون على التعبير بحرية عن آرائهم حول القضايا السياسية علنا دون الخوف من التعرض لعقوبات. ويمثل هذا الحال تغيرا كبيرا عما كان سائداً خلال العقدين الماضيين حيث كانت أغلبية الأردنيين تقول أنهم لا يستطيعون انتقاد قرارات الحكومة علنا، دون خوف من التعرض لعقوبات. وبدأ هذا الانطباع يتغير منذ عام 2011 واستمر في النمو بشكل كبير.

وعلى الرغم من هذا التغيير في موقف الأردنيين تجاه "حرية التعبير"، إلا أن "الفعل السياسي" لم يواكبه ولم يترجم إلى زيادة في اهتمام الأردنيين بالسياسة، حيث بلغت نسبة الذين أفادوا بأنهم "غير مهتمين بالسياسة إطلاقاً" (نحو 60٪) ويشكلون نحو 12 ضعف الذين أفادوا بأنهم "مهتمون جدا بالسياسة" (نحو 5٪).

وعلى الرغم من أن الأردنيين يشاركون بشكل كبير في الأنشطة الاجتماعية، مثل المشاركة في العزاء والجاهات (الزواج والخطوبة وفي جاهات فض النزاعات الاجتماعية)، إلا أن اهتمامهم ومشاركتهم في الأنشطة السياسية يبقى قليل جداً. ويثير هذا الحال التساؤل حول أسباب عدم مشاركتهم سياسيا، باستثناء التصويت في الانتخابات. وعليه، ما الذي يجب القيام به لزيادة اهتمام الأردنيين بالسياسة، وبالتالي الانخراط بشكل أكثر فعالية وتنوعا في مختلف أنواع ودرجات العمل السياسي؟ وما الذي يجب القيام به لضمان تنفيذ مبادرات الإصلاح الثلاث (المتعلقة بالتحديث السياسي والاقتصادي والإداري)، التي يقودها الملك والحكومة؟

المشاركة الاجتماعية والسياسية

يظهر ضعف الاهتمام بالسياسة بوضوح تام في مستوى مشاركة الأردنيين في مختلف أنواع العمل السياسي، وخاصة المشاركة السياسية غير التقليدية، والتي تشمل المشاركة الاعتصامات وتوقيع العرائض والمظاهرات والتطوع في الحملات السياسية. وعندما يتعلق الأمر بالمشاركة التقليدية، مثل التصويت، يميل الأردنيون، كما هو متوقع، إلى المشاركة على مستوى أعلى مما هو عليه عندما يتعلق الأمر بالوسائل غير التقليدية غير المتصلة بالتصويت مثل توقيع العرائض.

وجد الاستطلاع أن عددا أكبر من الأردنيين يشاركون في المناسبات الاجتماعية مثل الجاهات والعزاء مقارنة بالفعاليات التقليدية التي لا تتضمن التصويت مثل الاتصال بالمسؤولين والكتابة في وسائل الإعلام والفعاليات السياسية غير التقليدية مثل المظاهرات والاعتصامات. وعلى الرغم من أن التكلفة المادية والسياسية المتصورة المرتبطة بـ "الأعمال السياسية" التقليدية التي لا تتضمن التصويت تكاد لا تذكر، إلا أن الناس لا يلجأون إليها بطريقة تختلف كثيرا عن الأعمال التي تتطلب تكلفة أعلى (الاحتجاجات، المظاهرات، الاعتصامات) من حيث الوقت أو الجهد أو المال. وعلى

هذا النحو، فلا يوجد استغلال كافي للأنواع المختلفة من قنوات الاتصال السياسي التي يمكن للناس من خلالها وضع مطالبهم على اجندة صانعي السياسيات.

نوع السلوك	نوع المشاركة	العينة الوطنية	عينة طلبة الجامعات
التصويت التقليدي	التصويت في أي نوع من الانتخابات	57.8	43.4
تقليدي لا يتضمن التصويت	التوقيع على عريضة	4.8	4.0
	الدفاع عن قضية معينة في البرلمان	2.5	6.3
	الكتابة في وسائل الإعلام	6.9	22.7
	العمل في الحملات السياسية	10.7	19.5
	الاتصال بمسؤول	14.8	18.4
	الاتصال بعضو في البرلمان	14.4	15.6
	الاتصال بممثل عن المجلس البلدي	18.6	15.3
	التطوع لحزب سياسي	0.7	2.1
	رفع مستوى الوعي المجتمعي حول قضية ما	9.3	25.3
	التبرع بالمال	34.2	58.2
	التطوع البيئي (حملات النظافة العامة أو حملات الحفاظ على البيئة)	16.1	34.4
	الالتقاء بممثلي المنظمات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية	6.3	10.9
	المشاركة في جلسات التشاور المجتمعية	12.7	19.5
	المشاركة في نشاط نقابي	4.9	6.7
غير تقليدي لا يتضمن التصويت	الانضمام إلى مظاهرة	2.0	4.5
الاجتماعية التقليدية	حضور جاهة (وساطة في نزاع اجتماعي)	36.2	36.0
	حضور جاهة (حفلات خطوبة أو زفاف)	89.3	91.7
	حضور عزاء	93.2	90.4
	حضر أنشطة تتعلق بالقبيلة	31.6	39.1

الجدول 1: النسبة المئوية للأردنيين وطلبة الجامعات الذين شملهم الاستطلاع والذين أفادوا بأنهم شاركوا في هذه الأنشطة على مدى السنوات الـ 4 الماضية

علاوة على ذلك، يبلغ مستوى مشاركة الأردنيين في المناسبات الاجتماعية، بالمعدل، نحو 6 أضعاف معدل المشاركة في العمل السياسي التقليدي الذي لا يتضمن التصويت، وحوالي 3 أضعاف بالنسبة لعينة طلاب الجامعات. وعند أخذ التصويت في الاعتبار، تنخفض النسبة بين المشاركة في العمل الاجتماعي والعمل السياسي. ويعود السبب في ارتفاع الوزن المرتبط بالتصويت إلى حد كبير إلى أن الأردنيين يتعاملون مع التصويت بطريقة

مشابهة للطريقة التي يتعاملون بها مع المناسبات الاجتماعية. ويشعر الناس أن المشاركة في المناسبات الاجتماعية هي واجب، لكنهم لا يشعرون بهذا الالتزام تجاه المشاركة السياسية، إلا إذا كان الأمر يتعلق بالتصويت.

وعليه، يمكن ربط التصويت بما يمكن أن نسميه "السلوك السياسي المدني المبني على الهويات الأولية"، حيث تقوم أعداد كبيرة من الأردنيين بالتصويت على أساس روابطهم الجغرافية والقبلية والعرقية والدينية والعائلية" التي لا تقوم على الاختيار الفردي المستقل بالضرورة. كما تشير عدد من الدراسات السابقة التي أجرتها نماء إلى أن هذه العوامل لا تزال ذات صلة وتؤثر بالسلوك السياسي الانتخابي. وفي حين أن هذه المشاركة السياسية قد تظهر على أنها "مشاركة مدنية"، إلا أنها تركتز على الهويات الأولية والفرعية أكثر من الهويات السياسة المدنية. إضافة إلى ذلك، لم تنجح الجامعات الأردنية إلى حد كبير في التاثير ونقل قيم طلبتها من الهويات الأولية الموروثة التي حملوها للجامعات إلى الهويات المدنية القائمة على الاختيار الحر. فالمشاركة بالإعتماد على الهويات الأولية، في هذا السياق، تعتمد على الهوية الاجتماعية غير الاختيارية بينما تشمل المشاركة المدنية القيم والسلوك السياسي القائم على الاختيار الحر.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسة المدنية

وجد الاستطلاع أن العضوية في الأحزاب السياسية ضئيلة جدا إلى جانب ضعف في الميل أو الرغبة في التعامل مع هذه الأحزاب من قبل الناس، بما في ذلك عدم الرغبة في التصويت لصالحها في الانتخابات البرلمانية أو البلدية. وأرجع العدد القليل جداً من العينيتن (الوطنية وطلبة الجامعات) الذين لديهم توجه إيجابي نحو الأحزاب، دوافعهم إلى أسباب شخصية في المقام الأول (أي الطموح السياسي)، تليها الرغبة في تمثيل سياسي أفضل، وأخيرا أهمية الأحزاب السياسية للإصلاحات.

في المقابل، أعادت الغالبية من العينيتن عدم فعالية الأحزاب السياسية إلى أسباب عدة **تشمل القصور الحزبي** مثل البرامج الحزبية التي لا تلبي احتياجات الناس وافتقار الأحزاب إلى برامج ذات معنى وضعف وجودها في البرلمان، كما تشمل **أوجه القصور في المنظومة السياسية**، بما في ذلك التصور لدى نسبة مؤثرة بأن الحكومة لا تشجع الناس على الانضمام إلى الأحزاب السياسية والعدد الكبير من الأحزاب السياسية والعوائق القانونية والتشريعية، وكذلك **القيم** المرتبطة ببعض التصورات الدينية التي لا تشجع على تقسيم الأمة إلى شيع وأحزاب، والمخاطر **المتصورة** مثل الخوف من عقوبات.

والسؤال الآن هو كيف يمكن نسج تفاعل بناء بين المشاركة السياسية المبنية على الهويات الأولية والمشاركة السياسة المدنية المبنية على الاختيار الحر لزيادة المشاركة السياسية من جهة وتعزيز فعالية الأحزاب السياسية لتصبح أكثر جاذبية للأردنيين؟ وما هو المطلوب للتغلب على بعض التصورات والأفكار والمفاهيم التي تجاوزتها الدولة من خلال منظومة التحديث السياسي؟

تشير الدراسة إلى أن المعالجة لهذه الحالة تحتاج للكثير من العمل من قبل الأحزاب السياسية. إذ ترى الأغلبية من الأردنيين أن الأحزاب كانت غير نشطة وغير فعالة إلى حد كبير في إقناع الأردنيين بالمشاركة، بأي شكل من الأشكال. وقد أظهر الاستطلاع أن 4.4٪ من العينة الوطنية و 8.8٪ من طلبة الجامعات تمت **دعوتهم** لحضور فعالية حزبية سياسية خلال الأشهر الـ 12 الماضية. ومن بين هؤلاء، أفاد 14.5٪ من العينة الوطنية و 25٪ من عينة طلاب الجامعة أنهم حضروا هذه الفعاليات. وكان لهذا الحضور أثر إيجابي على موقفهم من الاحزاب.

إذ أفاد نصف الذين حضروا الفعاليات من العينة الوطنية، أنها كانت **مفيدة جدا أو مفيدة إلى حد ما**، مقابل ما يقرب من **89٪** من عينة الطلاب. وأفاد الذين وجدوا، من كلتا العينتين، أن هذه الفعاليات "مفيدة جداً"، أنهم سيحضرونها مرة أخرى بينما يمكن أن يحضر معظم من وجدوها "مفيدة إلى حد ما" مرة أخرى.

بالإضافة لذلك، فقد تمت دعوة معظم الأردنيين المنتمين إلى حزب سياسي، على الرغم من أن عددهم كانت قليلا جدا، لحضور فعالية على مدى الأشهر الـ 12 الماضية، وأفاد أكثر من نصفهم أنهم حضروا مثل هذه الفعاليات. وبالنسبة لعينة طلاب الجامعات، فإن ربع من أفادوا بأنهم ينتمون إلى أحزاب سياسية فقط تمت دعوتهم إلى الفعاليات على مدى الأشهر الـ 12 الماضية، وأشار نصفهم إلى أنهم حضروها.

ولذلك، يتعين على الأحزاب السياسية العمل بنشاط أكثر وأن تصبح أكثر استباقية في (أ) تنظيم فعاليات لكسب الأعضاء والتعريف بها؛ (ب) تنظيم المزيد من الفعاليات الموجهة نحو السياسات العامة؛ (ج) دعوة المزيد من الأردنيين للوصول إلى النسبة المرغوبة للمشاركة؛ و (د) استكشاف

الجوانب الهامة التي تهم الأردنيين مثل القضايا المتعلقة بالنقل وأسعار الطاقة وتوفير الخدمات العامة مثل المياه والكهرباء. وتشير النتائج إلى أن دعوة الناس لحضور فعاليات من هذا النوع يمكن أن تؤدي إلى زيادة احتمال التصويت للأحزاب في الانتخابات.

وتدعم نتائج الاستطلاع هذا الاستنتاج. إذ ذكر نحو **ثلث** الأردنيين الذين **تمت دعوتهم** إلى فعالية حزبية سياسية على مدى الأشهر الـ 12 الماضية أنهم سيصوتون بالتأكيد أو ربما سيصوتون لحزب سياسي في الانتخابات البرلمانية المقبلة لعام 2024. وترتفع هذه النسبة إلى **75%** بين الذين حضروا فعاليات الأحزاب السياسية، وإلى 100٪ بين أعضاء الأحزاب السياسية الذي حضروا فعاليات سياسية خلال الـ 12 شهرا الماضية. وكانت النتائج مختلفة قليلا بين طلاب الجامعات، حيث ذكر ثلث الذين **تمت دعوتهم** لحضور فعالية حزبية سياسية على مدار الـ 12 شهرا الماضية أنهم سيصوتون بالتأكيد أو ربما سيصوتون لحزب سياسي في الانتخابات المقبلة، ولن ترتفع النسبة بشكل كبير بين من **حضروا** مثل هذه الفعاليات، لكنها وصلت إلى 88٪ بين من أفادوا بأنهم أعضاء في أحزاب سياسية.

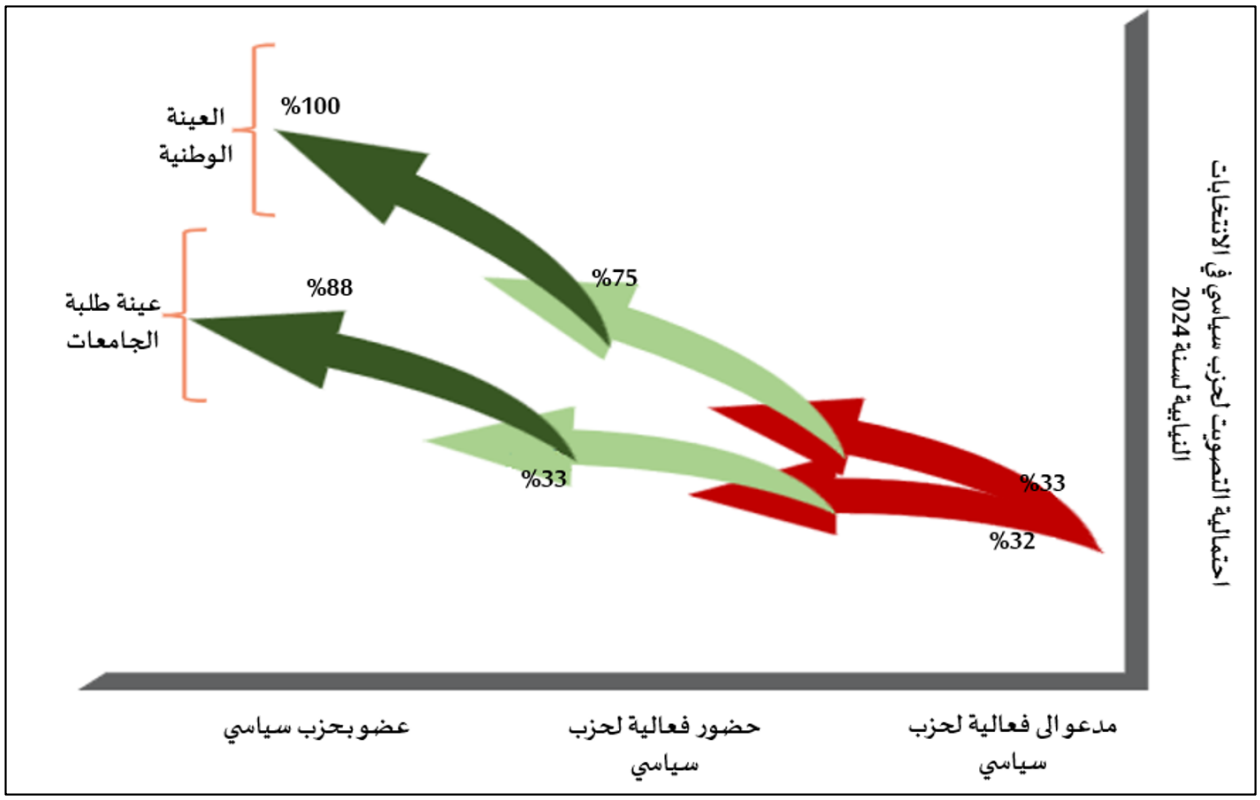

الشكل 1: النسبة المئوية للأردنيين وطلاب الجامعات الذين شملهم الاستطلاع والذين أفادوا بأنهم سيصوتون لحزب سياسي في الانتخابات البرلمانية لعام 2024، مع سؤالهم حول ما إذا كانت قد تمت دعوتهم لحضور فعالية حزبية سياسية، وما إذا كانوا قد حضروا مثل هذه الفعالية، وما إذا كانوا أعضاء في حزب سياسي

وجدت الدراسة أن مضمون النشاطات في فعاليات الأحزاب السياسية له تأثير مهم من اجل الحصول على دعم المواطنين للأحزاب. أولا، عندما تناقش الأحزاب السياسية الأمور التي تهم الأردنيين، بما في ذلك النقل وأسعار الطاقة وتوفير الخدمات العامة، فمن المتوقع أن يرتفع مستوى ثقة الأردنيين في الأحزاب السياسية. ثانيا، إذا امتنعت الأحزاب السياسية عن مناقشة مثل هذه المسائل المتعلقة بالسياسة العامة، فإنها قد تفقد الدعم بشكل أكثر. وأشار نحو ثلث الاردنيين الذين تمت دعوتهم للنشاطات الحزبية (عدد قليل) وحضروها، إلى أن الفعاليات لم تكن مفيدة، وجاءت هذه الإجابة على سؤال يتعلق حصريا بالفعاليات. وعلى هذا النحو - وبما أنه سيتم تخصيص 41 مقعدا للأحزاب السياسية للقائمة الوطنية على أساس التمثيل النسبي في البرلمان المقبل، فمن المهم التأكد من أن المرشحين لهذه المقاعد يمثلون برامج سياسية واضحة تجاه السياسات العامة مما قد يرفع من نسب المشاركة العامة ويحسن فعالية التمثيل السياسي.

لقد قدم الأردن العديد من المبادرات خلال العقدين الماضيين، وخاصة مع إطلاق ثلاث رؤى خلال عامي 2021-2022. وتحتاج هذه الرؤى وقتا حتى ترى النور. ومع ذلك، هناك تصورات راسخة على الرغم من أنه تم معالجتها بالقوانين. مثلاً، أشار 60٪ من طلاب الجامعات الذين شملهم الاستطلاع

إلى أنه في حال قيام أحد أعضاء الحزب السياسي بالدعوة لإقامة فعالية سياسية عامة أو اجتماع في حرم جامعي، سيتم استجوابهم من قبل السلطات. إلا أن هذا التصور لا يتطابق مع الإطار القانوني الجديد، حيث تمخضت مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية عن نصين هما:

(1) يحقّ لطلبة مؤسسات التعليم العالي الأعضاء في الحزب ممارسة الأنشطة الحزبية داخل حرم تلك المؤسسات من دون أيّ تضييق أو مساس بحقوقهم.

(2) يكفل القانون عدم التعرض لأي أردني، أو مساءلته، أو محاسبته أو المساس بحقوقه الدستورية أو القانونية بسبب انتمائه الحزبي.

وهذا يطرح تساؤلا حول سبب استمرار بقاء هذا التصور السلبي على الرغم من حقيقة وجود تغيير كبير في التشريعات؟ ويرجع ذلك جزئيا إلى التصور السائد منذ فترة طويلة بأن الجامعات لم تكن تعتبر مساحة مشروعة لعمل الأحزاب السياسية وأن نشاطها في الجامعات كان يعتبر تدخلا في شؤونها وغير قانوني. ويرجع ذلك إلى أن الأردن طبق الأحكام العرفية لأكثر من ثلاثة عقود من منتصف خمسينيات القرن الماضي إلى أوائل التسعينيات منه وحظر النشاط السياسي حتى انتخابات عام 1989 وإقرار قانون للأحزاب السياسية حتى عام 1992.

وأصدرت الحكومة مؤخرا نظاما لممارسة أنشطة الأحزاب السياسية في الجامعات تماشيا مع فحوى لجنة التحديث السياسي وتشجيع حرية النشاط السياسي. ويمنح هذا النظام، بشكل غير مباشر، الإدارات الجامعية السلطة بخصوص ضبط فعاليات الأحزاب السياسية في حرم الجامعات، بما في ذلك الموافقة على طلبات عقد فعاليات الأحزاب السياسية وتغيير تواريخ أو أماكن أو جداول أعمال تلك الفعاليات.

وفي حين أنه قد يبدو من الضروري إشراك إدارة الجامعات وخاصة المعنيين بشؤون الطلاب بالمسائل اللوجستية والأمنية، إلا أنه من المهم ضمان امتثالهم للدستور والقانون بما يضمن تبديد التصور القائم بأن العمل السياسي متاح بالجامعات بحدود متواضعة. وبالمثل، فإن للحكومة دورا مهما تؤديه هنا - وفي المقام الأول وزارة الداخلية والشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة الاتصال الحكومي، من حيث تأكيد التزام بالقوانين الجديدة وطمأنة الأردنيين بشكل عام، والطلاب على وجه التحديد، بأن حقوقهم محفوظة.

استشراف المستقبل

استنادا إلى الشواهد العملية التي تم جمعها في الاستطلاع، توصي الدراسة بأن تضمن المؤسسات العامة وكذلك الأحزاب السياسية اتساق أعمالها مع مستوى الخطاب الذي أنتجته بالفعل واعتمدته بعد توصيات لجنة التحديث السياسي. كما توصى بضرورة الاستمرار بالتأكيد على نفس الخطاب لبناء مناخ موحد نحو تنفيذ عملية التحديث السياسي. ويمكن أن يقترن ذلك أيضا بخطاب إيجابي يشجع على المشاركة، بدلا من الارتكان إلى إدانة المعيقات التي تواجه المشاركة السياسية.

ومن خلال بناء خطاب موحد ومتسق يتماشى مع توصيات لجنة التحديث السياسي، يمكن أن نشهد تحولا نحو المشاركة المؤطرة والمؤسسية التي تدعم حقا روح القانون وتؤسس لعمل سياسي نوعي له أثر إيجابي وعدم الاكتفاء بالتركيز على القياس الكمي (رفع نسبةالمشاركة) فقط. وهذا يعني أن زيادة نسبة إقبال الناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام 2024 إلى 40٪ (ارتفاعا من 29.9٪ في عام 2020)، على سبيل المثال، لن تكون ذات مغزى ولن تنعكس في البناء الفعال لمبادئ الواجب المدني بين الأردنيين إذا لم تكن مصحوبة ببيئة سياسية صحية ومناخ مؤسسي متسق يعزز ويشجع أنشطة المشاركة والتمثيل الموجهة نحو السياسات العامة وتقودها الأحزاب السياسية وتؤدي إلى تحقيق التحول في الثقافة السائدة، وعلى درجة من الوعي بالمسؤولية، وتخضع للمساءلة أمام المواطن.

وأخيرا، فإن القطاع غير الحكومي - المحلي والدولي على حد سواء - له دور مهم بهذا الشأن. وينبغي أن تساهم برامجه وأنشطته في المقام الأول في تحقيق أهداف رؤية التحديث السياسي، بحيث يعمل الجميع معا نحو تحويل توصياتها، وحتى القوانين التي انبثقت عنها، إلى رؤية مشتركة قابلة للتنفيذ والقياس النوعي والكمي.

لذلك، توصي الدراسة منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية بـ: (أ) العمل بشكل أوثق مع الأحزاب السياسية، بما في ذلك الأحزاب حديثة التأسيس، لتعزيز قدراتها من حيث التوعية، وحشد الأعضاء والأصوات، والمساعدة في توجيه نهجها تجاه احتياجات المواطنين

واهتماماتهم وأولوياتهم؛ (ب) بناء قدراتها فيما يتعلق بتنفيذ الحملات الفعالة والرسائل المتعلقة بالحملات، وكذلك فيما يتعلق بتوجيه رسالتها نحو أهداف واضحة في مجال السياسة العامة، مصحوبة بخطط عمل محددة جيدا وقابلة للقياس وتشاركية بطبيعتها؛ (ج) العمل مع الجامعات لدعمها في تنفيذ الإصلاحات الجديدة؛ و (د) العمل مع المواطنين على رفع مستويات وعيهم بالإصلاحات الجديدة من جهة، وبناء معارفهم وقدراتهم قبل الانتخابات البرلمانية الهامة المقبلة.

قام بإعداد هذه الورقة نماء للاستشارات الاستراتيجية - كانون الأول / ديسمبر 2022

مؤسسة كونراد اديناور الأردن
شارع اسماعيل حقي عبده 23
www.kas.de/jordan

نماء للاستشارات الاستراتيجية
مجمع الملك حسين للأعمال - مبنى 20 عمان،
www.namasis.com